

مقرر
قضايا بحثية 3
الأسبوع 9

عرض الطالب / بدر عبدالله السبيعي
دكتورة القانون
الفصل الثالث



المقدمة

- 
- تأتي هذه المهمة في إطار تحليل إحدى الدراسات السابقة التي ترتبط ارتباطاً مباشراً بموضوع المقترح البحثي المعنون بـ "المسؤولية القانونية عن الجرائم الإلكترونية المدعومة بالذكاء الاصطناعي في النظام السعودي – دراسة مقارنة".
 - ويختار لهذه المهمة دراسة محمد بن سعيد آل غازي (2022) بعنوان "المسؤولية المدنية عن أضرار أنظمة الذكاء الاصطناعي – دراسة مقارنة"، منشورة ك أطروحة دكتوراه في جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، كلية العدالة الجنائية، قسم القانون الخاص، عام 2022
 - تبرز أهمية هذا التحليل في كونه يسعى إلى بيان أوجه الاستفادة من هذه الدراسة في دعم الإطار النظري للمقترح، وتوضيح نقاط القوة التي يمكن البناء عليها، بالإضافة إلى تحديد أوجه القصور التي تمثل فجوات بحثية تسعى الدراسة المقترحة إلى سدها.

سبب اختيار الدراسة

- تم اختيار دراسة محمد بن سعيد آل غازي (2022) بعنوان "المسؤولية المدنية عن أضرار أنظمة الذكاء الاصطناعي – دراسة مقارنة" من بين الدراسات السابقة نظرًا لتوافقها الوثيق مع موضوع المقترح البحثي الحالي، ولما تحمله من قيمة علمية على عدة مستويات.
- فهي تتناول إحدى الركائز الأساسية في الإطار النظري للمقترح، وهي المسؤولية المدنية عن الأضرار الناتجة عن تقنيات الذكاء الاصطناعي، مع معالجة تشريعية مقارنة بين النظام السعودي وبعض الأنظمة الدولية المتقدمة.
- كما أن هذه الدراسة تتسم بحدثة النشر، مما يجعلها مواكبة للتطورات التقنية والتشريعية الأخيرة، وتوفر مادة تحليلية يمكن البناء عليها وتطويرها في نطاق أوسع يشمل الجوانب المدنية والجنائية معًا، بما يتماشى مع أهداف المقترح البحثي الحالي.

- موضوع الدراسة: ركزت الدراسة على الإطار القانوني للمسؤولية المدنية الناشئة عن أضرار أنظمة الذكاء الاصطناعي، مع تحليل مدى كفاية التشريعات القائمة في المملكة العربية السعودية لمعالجة هذه المسؤولية، ومقارنتها بأنظمة قانونية متقدمة مثل القانون الأوروبي والقانون الأمريكي.
- أهداف الدراسة: هدفت إلى وضع تصور واضح لآلية إسناد المسؤولية المدنية عن أضرار الذكاء الاصطناعي، وبيان أوجه القصور التشريعي، واقتراح حلول عملية وتشريعية لتلافي تلك الفجوات. كما سعت إلى تقديم إطار مقارنة يساعد على استلهام التجارب الدولية في هذا المجال.
- منهجية الدراسة: اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي لرصد النصوص النظامية وتحليلها، والمنهج المقارن للمقارنة بين النظام السعودي والأنظمة الأخرى، بالإضافة إلى توظيف أمثلة تطبيقية من السوابق القضائية والدراسات الأكاديمية ذات الصلة.
- أهم النتائج: توصلت الدراسة إلى أن النظام السعودي يعاني من نقص في النصوص التي تعالج بشكل مباشر أضرار أنظمة الذكاء الاصطناعي، وأن المعالجة الحالية تعتمد على القواعد العامة للمسؤولية المدنية، وهو ما قد يكون غير كافٍ لمواجهة التحديات التقنية المعاصرة، كما أوصت بضرورة سن تشريعات خاصة تراعي خصوصية هذه الأنظمة، وتحدد ضوابط واضحة للإسناد والمسؤولية بين المطور والمشغل والمستخدم.

التحليل النقدي في ضوء الأطر النظرية الواردة في المقترح البحثي

- مفاهيم المسؤولية المدنية التقليدية: تناولت الدراسة هذه المفاهيم باستعراض الأسس الثلاثة للمسؤولية (الخطأ، الضرر، العلاقة السببية)، لكنها اكتفت بتطبيقها على أنظمة الذكاء الاصطناعي من منظور الفعل الشخصي، في حين أن المقترح البحثي يسعى لتوسيع هذا الإطار ليشمل أيضاً المسؤولية عن فعل الغير، خصوصاً في الحالات التي تتداخل فيها أدوار المطورين والمشغلين والمستخدمين.
- نظرية المخاطر: أشارت الدراسة بشكل مقتضب إلى إمكانية تطبيق هذه النظرية في حالات المسؤولية الموضوعية، لكنها لم تتناول بالتفصيل الجوانب العملية لكيفية تفعيلها في النظام السعودي، أو المعايير التي يمكن الاستناد إليها لتحديد متى تكون المخاطر متصلة جوهرياً بتشغيل أنظمة الذكاء الاصطناعي. هنا يأتي دور البحث المقترح لتقديم تحليل معمق لهذه النظرية وتكييفها مع الواقع المحلي.

التحليل النقدي في ضوء الأطر النظرية الواردة في المقترح البحثي

- الإسناد القانوني إلى الكيانات غير البشرية: عالجت الدراسة هذا الجانب بالتركيز على الصعوبات القانونية في اعتبار أنظمة الذكاء الاصطناعي كـ"أشخاص قانونيين"، لكنها لم تطرح نموذجًا بديلاً يمكن تطبيقه في السياق السعودي. بينما يقترح المقترح البحثي تطوير آليات إسناد قانونية جديدة تتناسب مع خصائص الذكاء الاصطناعي المدعوم بالتعلم الذاتي.
- المسؤولية عن الفعل غير المشروع في البيئة الرقمية: اقتصرَت الدراسة على الأضرار المادية والمباشرة، ولم تتوسع في تحليل الأضرار الرقمية البحتة مثل سرقة البيانات، التلاعب بالمعلومات، أو الهجمات السيبرانية المدعومة بالذكاء الاصطناعي، وهي أبعاد أساسية سيتناولها المقترح البحثي بشقيه المدني والجنائي.

تقييم مدى ملائمة الدراسة وإسهامها في تفسير الظاهرة

- تُعد هذه الدراسة من المراجع المهمة التي تدعم الإطار النظري للمقترح البحثي، إذ توفر قاعدة معرفية متينة حول المسؤولية المدنية عن أضرار الذكاء الاصطناعي، وتسلط الضوء على أوجه القصور التشريعي في المملكة.
- كما تساهم في إثراء المقارنة القانونية مع الأنظمة الدولية. إلا أن محدودية تركيزها على الجانب المدني دون الجانب الجنائي، واقتصارها على أنواع معينة من الأضرار، يجعلها دراسة مكملّة وليست شاملة، الأمر الذي يمنح الدراسة المقترحة مساحة لتوسيع نطاق التحليل وربط الجوانب المدنية بالجنائية، وإدراج الأضرار الرقمية المستحدثة ضمن نطاق البحث.

الخلاصة

- يظهر من خلال هذا التحليل أن دراسة محمد بن سعيد آل غازي (2022) تمثل إضافة علمية مهمة في حقل الدراسات المتعلقة بالذكاء الاصطناعي والمسؤولية المدنية، وتقدم أساسًا يمكن البناء عليه لتطوير الأطر النظرية في الدراسة المقترحة.
- غير أن تركيزها على زاوية محددة يفتح المجال أمام المقترح البحثي الحالي ليقدم معالجة أكثر شمولاً، تتضمن الجانبين المدني والجنائي، وتربط بين الأطر النظرية التقليدية والمستحدثة بما يتلاءم مع تحديات البيئة الرقمية في المملكة العربية السعودية. وهذا، تساهم الدراسة السابقة في إغناء البنية العلمية للمقترح، وفي الوقت ذاته تُبرز الفجوات البحثية التي يسعى المقترح إلى سدها.



Thank You